مذكرة تعاقدية
من أجل ائتلاف حكومي

حكومة الوضوح وإعادة الثقة

على إثر تكليف رئيس الجمهورية للسيد إلياس الفخفاخ بتشكيل الحكومة على معنى الفقرة الثالثة من الفصل 89 من الدستور، ومن أجل بناء حزام سياسي متماسك وملتزم و مستقر بدعم حكومة قوية وقادرة على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الدقيقة وانتظارات الشعب المشروعة للتغيير الحقيقي والإصلاح الجوهري من جهة، وتثبيت الاستقرار والشراكة على المستوى الحكومي والمؤسسات السيادية للدولة من جهة أخرى، تتفق الأحزاب والكتل البرلمانية المتعاقدة على الائتلاف فيما بينها لتكوين الحكومة على قاعدة الأسس والمبادئ التالية:

I - الأسس والمبادئ :

1 - الالتزام بقيم الثورة واستكمال تحقيق أهدافها وترسيخ المسار الديمقراطي والاستجابة لمطالب الشعب في الحرية والكرامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2 - الالتزام بالدستور و بقيم الجمهورية وبمبادئ الدولة الديمقراطية وتعزيز مكتسبات الدولة الوطنية وتكريس علوية القانون وتطبيقه بالعدل والصرامة والشفافية والنزاهة.

3 - الالتقاء في شراكة متينة أسسها الثقة المتبادلة وتغليب المصلحة الوطنية والانحياز الصادق لإرادة الشعب لتحقيق الاستقرار المطلوب بروح تسودها المسؤولية والتضامن.

4 ـ تعزيز منظومة الحقوق والحريات والمساواة بين المواطنات والمواطنين وترسيخ مكاسب المرأة ودعمها.

5 ـ تنقية المناخ السياسي وتوفير بيئة سياسية قيمية ترعى الاختلاف وتتصدى لخطاب الكراهية والتحريض والعنف.

6 ـ تكريس مبدأ حياد الادارة وعدم توظيف المرفق العمومي في الصراعات الحزبية والسياسية.

7 ـ تعزيز الشراكة مع المنظمات الوطنية والاجتماعية ومكونات المجتمع المدني.

8 ـ العمل على الرفع من الصورة الاعتبارية لتونس و تعزيز إشعاعها إقليميًا و دوليًا.

9 ـ تعزيز دور الدولة التنموي وخاصة في الجهات الأقل حظا.

10 ـ ضمان استقلالية القرار الوطني وسيادة الدولة على ثرواتها.

11 ـ التعهد باستكمال مسار اللامركزية وفق مقتضيات الدستور.

12 ـ دعم حرية الإعلام.

13 ـ الانتصار لحق الشعوب في تقرير مصيرها و لحركات التحرر العادلة و في مقدمتها حركة التحرر الفلسطيني.

14 ـ الالتزام بالعمل المشترك مع الاشقاء في الفضاء المغاربي بغاية تحقيق مزيد التعاون والتكامل وتسهيل الاندماج الاقتصادي بما يحقق طموحات وامال شعوبنا.

II - المقاربة الحكومية :

1 ـ الدعائم العامة :

أ ـ استكمال مؤسسات الدولة و أخلقة الحياة السياسية :

- استكمال المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المحكمة الدستورية.
- إنجاز الانتخابات الجهوية في أفق 2022 وتركيز الأقاليم والمجلس الأعلى للجماعات المحلية.
- استكمال مسار ملائمة القوانين والتشريعات للدستور.
- استكمال البناء التشريعي لتطوير القطاع السمعي و البصري و الصحافة المكتوبة و الإلكترونية.
- الارتقاء بالجهاز الإداري وتعصيره ورقمنته وتطوير أدائه.
- مقاومة الفساد الاداري والمالي والسياسي والتصدي للاحتكار والتهريب والتهرب الجبائي.
- اعتماد منهج تقييم السياسات العمومية لتحسين الحوكمة وجودة المرفق العام.
- صياغة ميثاق أخلاق بين الأحزاب السياسية.
- إصلاح المنظومة التشريعية للأحزاب والجمعيات.

ب ـ الانتقال إلى دولة تحقق العدالة الاجتماعية :

- الحد من الفوارق بين الجهات والفئات الاجتماعية ومحاربة الفقر والأمية والإحاطة بالفئات الهشة وتحسين القدرة الشرائية.
- تفعيل المصعد الاجتماعي ـ ضمان تكافؤ الفرص.
- مقاومة البطالة وإدماج الباحثين عن الشغل وخلق مواطن شغل لائقة.
- ضمان ديمومة منظومة الضمان الاجتماعي للأجيال الحالية والقادمة.
- التونسيون بالخارج جزء لا يتجزأ من الشعب التونسي وتلتزم الحكومة بضمان مصالحهم وتشريكهم وحثهم على المساهمة في الوطن ودعم روابطهم به.

- صياغة سياسة عمومية شاملة للنهوض بالأطفال والشباب والتعليم والرياضة والثقافة في نطاق رؤية مستقبلية وإستراتيجية جديدة.

ج ـ الانتقال إلى دولة آمنة تضمن العدل والإنصاف :

- تحويل الإقتصاد إلى خلق مزيد من الثروة وتوزيعها بعدل.
- دعم استقلالية القضاء واستكمال القوانين المنظمة للسلطة القضائية.
- تفعيل مخرجات العدالة الانتقالية طبقا للقانون المتعلق بها.
- مقاومة الإرهاب والجريمة المنظمة وتكريس حق المواطنين في الأمن وتعزيز ثقتهم في المنظومة الأمنية.
- توفير الحماية لأعوان الدولة وصون مؤسستنا العسكرية وتعزيز مقومات الأمن الجمهوري و تحييدها عن كل أنواع التجاذبات.
- الحفاظ على الأمن الداخلي والوطني ودعمه في ظل المناخ الإقليمي المتوتر.

د ـ الانتقال إلى اقتصاد ناجع وذي قيمة مضافة عالية :

- تحقيق الانتقال الرقمي وتطوير البنية التحتية اللوجستية.
- مكافحة الاقتصاد الريعي و الاحتكار وتوفير مناخ استثماري جاذب.
- إرساء التنمية المستدامة.
- معالجة ناجعة للاقتصاد الموازي.
- دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتأهيلها.
- التحكم في العجز الطاقي وتطوير الطاقات البديلة.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لإضفاء النجاعة على أدائها وتطوير عملها و الحرص على ديمومتها.
- الإطلاع على حقيقة الأوضاع المالية والالتزامات الدولية الخارجية والداخلية.
- تكريس الإصلاح الجبائي والعدالة الجبائية والحرص على تطبيق القانون.
- في إطار احكام السياسة النقدية و المالية للبلاد، يقع التدقيق في الفصول القانونية المتعلقة بإعادة التمويل.
- العمل على تفعيل منظومة الاقتصاد التضامني الاجتماعي وتطويرها.
- الرفع من قدراتنا في مجال الدبلوماسية الاقتصادية وتحسين التنسيق بين المتدخلين فيها.
- تعزيز قدرتنا التنافسية للوصول إلى الأسواق العالمية.

- تدعيم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، و التفاوض في اتفاقية الآليكا بما يخدم مصلحة تونس و يراعي وضعها، و على ضوء التقييم لنتائج و انعكاسات اتفاقية سنة 1995 بين تونس و الاتحاد الأوروبي.
- تعزيز مختلف الشراكات الدولية و تنويعها

هـ ـ إشراك المواطنين وتكريس اللامركزية والسلطة المحلية :

- دعم اللامركزية و عمل المجالس البلدية وخاصة البلديات المحدثة ومعالجة الصعوبات الهيكلية الحالية.
- الرفع من نسق التنمية الجهوية وتفعيل مبدأ التمييز الإيجابي.
- تعزيز الإطار البشري والموارد المالية للهياكل المحلية والجهوية.
- دفع المشاركة الفعلية والمستمرة للمواطنين في الخيارات التنموية في الجهات.
- مزيد ضبط وتدقيق المشمولات والمهام المشتركة بين المستوى اللامحوري والمستوى اللامركزي وتحسين التنسيق بينهما.

2 ـ أولويات المرحلة :

تواجه تونس صعوبات اقتصادية واجتماعية على غاية من الخطورة متزامنة مع أوضاع إقليمية وأمنية متوترة. وتتواصل انتظارات التونسيين والتونسيات لتحسين أوضاعهم المعيشية والاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم ومستقبل بلدهم.

تقتضي هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد تمشيا سياسيا سمته الوضوح والصراحة والنجاعة. إن الإرادة السياسية الصادقة في الخروج من هذا الوضع المتأزم تفرض علينا التركيز على أولويات واضحة واجتناب تشتت الجهد. كما إن كثرة المهام المستوجبة ومحدودية إمكانيات الدولة يقتضي تحديد برنامج عمل قائم على عدد من الأولويات اخترناها للعهدة النيابية الحالية ونتحمل المسؤولية في البدئ بها. وفي هذا السياق ستعمل الحكومة خلال الفترة النيابية القادمة وفق منهجية جديدة تعتمد على نسقين متوازيين يقسم الأولويات إلى :

أ ـ أولويات عاجلة :

تنطلق الحكومة فورا في معالجتها خلال السنة الأولى وتلتزم بالشروع في تنفيذها حال الحصول على الثقة وتشمل ثمانية محاور تتطلب عملا مركزا ومكثفا وآنيا :

1ـ استرجاع الأمن والطمأنينة للمواطن في حياته اليومية بالتصدي لكل مظاهر الإجرام.

2ـ تحسين القدرة الشرائية والتحكم في الأسعار عبر السيطرة على مسالك التوزيع ومقاومة الاحتكار والتهريب.

3ـ إنعاش الاقتصاد بإعتماد إجراءات عاجلة تهم الأصناف الثلاثة من المؤسسات (المهن/المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الكبرى).

4ـ الشروع في إجراءات تهدف لتقليص العجز التجاري وحماية اقتصادنا في إطار ما تسمح به الاتفاقيات المصادق عليها من قبل الدولة التونسية و رفع العراقيل على التصدير.

5ـ تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ووضع سياسة جزائية تجعل مقاومة الفساد بكل أشكاله أولوية و إعلان سياسة صفر تسامح مع الفساد السياسي.

6ـ تعبئة الموارد المالية الضرورية للدولة لسنة 2020 في إطار استمرارية الدولة.

7ـ اعتماد حل شامل و نموذجي لتجاوز أزمة الحوض المنجمي واستعادة الإنتاج المستدام للفسفاط في توافق مع حاجيات المنطقة.

8ـ إيجاد آلية لمعالجة ملف عمال الحضائر و الأساتذة و المعلمين النواب.

ب ـ أولويات متوسطة المدى :

تصوغ الحكومة مع بداية السنة الأولى «مخططا للاستثمارات الاستراتيجية للمستقبل» تحت إشراف رئيس الحكومة مباشرة ويتضمن محاور الانتقال الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال مقاربة تشاركية ورؤية استراتيجية للإصلاح تضع البلاد على طريق مفتوح لإعادة صياغة منوالها التنموي. ومع اكتمال هذا التصور الممنهج والاستراتيجي للمستقبل توضع الخطط والآليات والنماذج العملياتية لهذه الإصلاحات الكبرى وتنطلق الحكومة في تنفيذها.

وفي هذا الإطار تطلق الحكومة مشاريع وطنية كبرى تكون بداية لمسار يمتد طيلة العهدة الحكومية ويشمل المشاريع الوطنية التالية :

- المشروع الوطني الأول :

برنامج هيكلي لإصلاح الدولة واستكمال بناء اللامركزية لملائمتها مع الدستور

- المشروع الوطني الثاني :

إصلاح منظومة التربية و التعليم العمومي

- المشروع الوطني الثالث :

إصلاح الصحة العمومية

- المشروع الوطني الرابع :

إصلاح المنظومة الفلاحية من خلال مقاربة شاملة للبعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي والأمني للفلاحة

- المشروع الوطني الخامس:

إنجاز النقلة الرقمية

- المشروع الوطني السادس :

إنجاز النقلة الطاقية

- المشروع الوطني السابع :

الاندماج طوعي ومعزز داخل قارتنا الافريقية CAP AFRIQUE

3 ـ الآليات :

أ ـ يلتزم رئيس الحكومة باعتماد مقاربة تشاركية في صياغة السياسات العمومية وتطوير الحوكمة المفتوحة وتعزيز آليات المساءلة والمحاسبة والمراقبة.

ب ـ يلتزم الشركاء بوضع آلية قارة تجتمع بصفة دورية لتنسيق مواقفهم ودعم الحكومة وإسنادها سياسيا وبرلمانيا وإعلاميا من أجل شراكة ناجعة في الحكم .

ت ـ يتعهد الشركاء بتسريع تعديل النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب في مجال مساءلة الحكومة وتعزيز الدور الرقابي للمجلس من جهة وإضفاء مزيد من النجاعة في علاقة الحكومة بالسلطة التشريعية من جهة أخرى.

ث ـ ولغاية تحقيق الأولويات العاجلة المذكورة أعلاه ستتشكل فرق عمل (Taskforce interministérielle) بتكليف واضح وأجندة مفصلة ونتائج مرتقبة ومؤشرة لتنفيذ ومتابعة هذه الأولويات، ولإنجاح هذه المرحلة ستتوفر الإرادة والعزيمة والموارد الضرورية.

ج ـ إرساء وحدة لتسريع تنفيذ القرارات الحكومية (delivery unit).

ح ـ تعزيز آليات العمل الإتصالي الحكومي بما يحقق الشفافية والتواصل مع المواطنين و طمأنتهم.

خ ـ تشرع الحكومة مع شركائها في تقديم تصور حول تمويل الأولويات المذكورة أعلاه حتى نحد من التداين و الضغط الجبائي.

4 ـ هيكلة الحكومة :

1. وزيرة العدل:
ثريا الجريبي الخميري
2. وزير الدفاع الوطني:
عماد الحزقي
3. وزير الداخلية:
هشام المشيشي
4. وزير الشؤون الخارجية:
نور الدين الري
5. وزير الدولة المكلف بالنقل واللوجستيك:
أنور معروف
6. وزير الدولة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد:
محمد عبو

7. وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي:
محمد سليم العزابي
8. وزير المالية:
محمد نزار يعيش
9. وزير التربية:
محمد الحامدي
10. وزير الصحة:
عبد اللطيف المكي
11. وزير الفلاحة والصيد البحري و الموارد المائية:
أسامة الخريجي
12. وزير تكنولوجيات الاتصال و التحول الرقمي:
محمد الفاضل كريم
13. وزير الطاقة والمناجم و الانتقال الطاقي:
منجي مرزوق
14. وزير الشؤون الاجتماعية:
محمد الحبيب الكشو
15. وزير الشؤون المحلية:
لطفي زيتون
16. وزير املاك الدولة و الشؤون العقارية:
غازي الشواشي
17. وزير الشؤون الدينية:
أحمد عظوم
18. وزيرة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن:
أسماء السحيري
19. وزير التجارة:
محمد مسيليني
20. وزير الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة:
صالح بن يوسف
21. وزير السياحة والصناعات التقليدية:
محمد علي التومي
22. وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية:
منصف سليطي
23. وزير البيئة:
شكري بن حسن

24. وزير التعليم العالي والبحث العلمي:
سليم شورى
25. وزيرة الشؤون الثقافية:
شيراز العتيري
26. وزير التكوين المهني والتشغيل:
فتحي بالحاج
27. وزير شؤون الشباب والرياضة:
أحمد قعلول
28. وزيرة لدى رئيس الحكومة مكلف بالمشاريع الوطنية الكبرى:
لبنى الجريبي
29. وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بحقوق الانسان و العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني:
العياشي الهمامي
30. وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقة مع البرلمان:
علي الحفصي جدي
31. كاتبة الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية:
سلمى النيفر
32. كاتبة الدولة لدى وزير الفلاحة والصيد البحري و الموارد المائية مكلفة بالموارد المائية:
عاقصة بحري

ختاما :

تمتلك بلادنا ثروات بشرية ومادية وثقافية يمكنها عند حسن استثمارها إطلاق المسار التنموي بنسق أعلى يوفر الإستدامة ويسمح بتجاوز الصعوبات والخروج من الأزمة متعددة الأبعاد التي تقوض طموحات الأجيال وتضعف الروابط بالوطن. إن هذا البرنامج المستند على رؤية وإرادة صادقة وقوية هو التزام تتحمل فيه الحكومة كامل المسؤولية أمام الشعب خلال الفترة النيابية القادمة.
ويواصل الشركاء إثراء هذه المذكرة في المراحل القادمة ووفق الآليات التي سيضبطونها.